

## المملكة الأردنية الهاشمية

## وزارة العدل

## القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار  
الحكم بإسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية  
عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد محمد الخرابشه  
وعضوية القضاة السادة

محمد المحاميد ، محمود دهشان ، بسام العتوم ، د. محمد فريجات

المميز ز :-

النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى

المميز ضده :-

بتاريخ ٢٠٠٣/٣/١٢ قدم هذا التمييز للطعن في الحكم الصادر عن محكمة  
الجنايات الكبرى في القضية رقم ٢٠٠٣/٢٩ فصل ٢٠٠٣/٣/٦ والقاضي بتعديل  
وصف التهمة المسندة للمتهم من جناية الشروع بالقتل خلافاً لأحكام المادتين ٣٢٦ و ٧٠  
عقوبات إلى جنحة الإيذاء خلافاً لأحكام المادة ٣٣٤ عقوبات أما بالنسبة لجنحة حمل  
وحيازة أداة حادة المسندة للمتهم خلافاً لأحكام المادة ١٥٦ عقوبات تجد المحكمة أنّ المتهم  
كان قد اعترف بارتكابه لهذه الجنحة أمام المحكمة مما يتعين إدانته بها .

واستناداً لما تقدم تقرر المحكمة إدانة المتهم بجنحة حمل وحيازة أداة حادة  
طبقاً لأحكام المادة ١٥٦ عقوبات وعملاً بذات المادة من نفس القانون حبسه مدة اسبوعين  
والرسوم والغرامة خمسة دنانير والرسوم ومصادرة الأداة الحادة وإدانته بجنحة الإيذاء  
طبقاً لأحكام المادة ١/٣٣٤ عقوبات حيث أنّ مدة التعطيل الإجمالية لكافة الإصابات التي  
احتصل عليها المشتكي المصاب كما هي ثابتة بالتقرير الطبي القطعي اسبوعين من تاريخ  
الإصابة وعملاً بذات المادة من نفس القانون حبسه مدة شهر واحد والرسوم .

وعملًا بأحكام المادة ٧٢ عقوبات تقرر المحكمة تنفيذ العقوبة الأشد بحقه وهي حبسه مدة شهر واحد والرسوم ومصادرة الأداة المضبوطة محسوبة له مدة التوقيف المشار إليها في مستهل القرار وحيث أمضى المتهم المدة المحكوم بها موقوفاً تقرر المحكمة الإفراج عنه فوراً ما لم يكن موقوفاً أو محكوماً لداعٍ آخر .

ويتلخص سببا التمييز بما يلي :-

أولاً :- جانبت محكمة الجنايات الكبرى الصواب بتعديل وصف التهمة إذ أنّ البيانات والأدلة التي قدمتها النيابة العامة المتساندة بما فيها التقرير الطبي وشهادة منظمه تثبت أنّ نية المميز ضده اتجهت إلى إزهاق روح المجني عليه إلا أنه لم تتحقق النتيجة لأسباب لا يد له فيها .

ثانياً :- لم تعلل المحكمة قرارها تعليلاً وافياً ولم تقم بمعالجة بيانات الدعوى وفق الأسس القانونية لا سيما وأنّ البيانات الدفاعية بما فيها إفادة المميز ضده لم تتفق على الوقائع الجوهرية .

لهذين السببين يلتمس المميز قبول التمييز من حيث الشكل وفي الموضوع نقض القرار المميز .

بتاريخ ٢٠٠٣/٥/٥ قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب في نهايتها قبول التمييز من حيث الشكل وفي الموضوع نقض القرار المميز .

## القرار

بالتدقيق والمداولة نجد أنّ نيابة الجنايات الكبرى كانت وبموجب قرار الاتهام رقم ٢٠٠٢/٩٩٧ تاريخ ٢٠٠٢/١٢/١٧ قد أحالت المميز ضده ليحاكم لدى المحكمة المذكورة بتهمة :-

- (١) الشروع بالقتل خلافاً لأحكام المادتين ٣٢٦ ، ٧٠ من قانون العقوبات .
- (٢) حمل وحياسة أداة حادة خلافاً لأحكام المادة ١٥٦ عقوبات .

وأن تلك المحكمة وبتاريخ ٢٠٠٣/٣/٦ وفي القضية رقم ٢٠٠٢/٣٩ توصلت إلى ((أنه وحوالي الساعة الحادية عشرة من مساء يوم ٢٠٠٢/٦/٢٤ وبينما كان المتهم على مثلث الجبل الشمالي حضر إليه المشتكي وشتمه فقام المتهم أثناء ذهابه بضربه على رقبته بواسطة الموس الذي كان بحوزته وهو من نوع قرن غزال ولاذ بالفرار ولحق به المشتكي وكان يضع يده على رقبته بسبب الإصابة إلا أنه لم يتمكن من الإمساك به ثم أوقف سيارة أجرة وذهب وبعد ذلك قدمت الشكوى وجرت الملاحقة)).

وبتطبيق القانون على الوقائع التي خلصت إليها تلك المحكمة وجدت أن ما أقدم عليه المتهم حسن بضربه للمشتكي بواسطة موس على رقبته يدل دلالة واضحة من ظروف الدعوى وملابساتها على أن نيته لم تتجه إلى قتل المشتكي وإزهاق روحه وإنما إلى إيذائه ودليل ذلك أن المتهم لم يضرب المشتكي إلا ضربة واحدة على رقبته وأن تلك الإصابة بسيطة لم تشكل خطورة على حياة المشتكي وأن فعل المتهم يشكل سائر أركان وعناصر جنحة الإيذاء خلافاً لأحكام المادة ٣٣٤ عقوبات وليس كما جاء بإسناد النيابة .

وقررت تبعاً لذلك عملاً بأحكام المادة ٢٣٤ من قانون أصول المحاكمات الجزائية :-

تعديل وصف التهمة المسندة للمتهم من جناية الشروع بالقتل خلافاً لأحكام المادتين ٣٢٦ ، ٧٠ عقوبات إلى جنحة الإيذاء خلافاً لأحكام المادة ٣٣٤ عقوبات وإدانته بحدود المادتين ١٥٦ ، ٣٣٤ عقوبات والحكم بحبسه لمدة اسبوعين والرسوم والغرامة خمسة دنانير والرسوم ومصادرة الأداة المضبوطة بالنسبة لجرم حمل وحيازة أداة حادة ، وحبسه مدة شهر والرسوم بالنسبة لجرم الإيذاء ، وعملاً بالمادة (٧٢) عقوبات قررت تنفيذ العقوبة الأشد بحقه وهي الحبس مدة شهر والرسوم ومصادرة الأداة المضبوطة محسوبة له مدة التوقيف . وقررت الإفراج عنه فوراً لأنه أمضى مدة المحكومية موقوفاً .

لم يلاق الحكم سالف الذكر قبول النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى فطعن به بالتميز المقدم منه بتاريخ ٢٠٠٣/٣/١٢ .

قدم مساعد رئيس النيابة العامة بتاريخ ٢٠٠٣/٥/٥ مذكرة خطية طلب في ختامها قبول التمييز شكلاً وموضوعاً ونقض القرار المميز وإجراء المقتضى القانوني .

..... وعن سببي التمييز من أن بينات النيابة العامة تثبت أن نية المميز ضده اتجهت لإزهاق روح المجني عليه ، إلا أن النتيجة لم تتحقق لأسباب لا يد له فيها ، وأن محكمة الجنايات لم تناقش بينات الدعوى وفقاً للأسس القانونية .

وفي ذلك نجد أن بيئة الإثبات المتمثلة بشهادة المشتكي والتقرير الطبي وشهادة منظمه تشير لوجود إصابات في رقبة وبطن المشتكي .

وأنه ورد بشهادة شاهد الدفاع أن المشتكي ذكر له بأنه طعن نفسه في بطنه .

وحيث أن محكمة الجنايات الكبرى باعتبارها محكمة موضوع حرة باختيار الدليل الذي تقنع به وطرح ما لا تأخذ به على اعتبار أن البينات في الأحكام الجزائية تقام بجميع طرق الإثبات ويحكم القاضي حسب قناعته الشخصية إعمالاً بالمادة ١٤٧ من أصول المحاكمات الجزائية فإن أخذها من بيئة الإثبات بأن فعل المميز ضده اقتصر على ضرب المشتكي ضربة واحدة بالموس على رقبته وأن هذه الضربة لم تشكل خطورة على حياته يعني أنها أخذت بيئة الدفاع من أن المشتكي طعن نفسه في بطنه وطرحت ما جاء ببيئة الإثبات بهذا الشأن مما لا رقابة لمحكمتنا عليها في قناعتها ما دامت النتيجة التي توصلت إليها مستخلصة استخلاصاً سائغاً ومقبولاً وسببا الطعن ليسا من أسباب النقض الواردة في المادة ٢٧٤ من قانون أصول المحاكمات الجزائية مما يتعين ردهما .

لذلك نقرر رد التمييز وتأييد القرار المميز .

قراراً صدر بتاريخ ٣٠ ربيع الأول سنة ١٤٢٤هـ الموافق ٢٠٠٣/٦/١م

عضو \_\_\_\_\_ و \_\_\_\_\_  
 عضو \_\_\_\_\_ و \_\_\_\_\_  
 رئيس الديوان  
 دقق/ن م